



الدليل الإرشادي الخاص بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي

وأثرها على حساب الزكاة للمكلفين الملزمين بمسك حسابات نظامية
في المملكة العربية السعودية

معايير المحاسبة الدولي رقم 20 "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية"،
ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41 "الزراعة"



امسح هذا الكود للظلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
zatca.gov.sa أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني

الإصدار الثاني - نوفمبر 2021م



المحتويات

6

1. نظرة عامة على معيار المحاسبة الدولي رقم 20 و 41

6

1.1. معيار المحاسبة الدولي رقم 20

7

1.2. معيار المحاسبة الدولي رقم 41

8

2. متطلبات الإثبات والقياس

8

2.1. معيار المحاسبة الدولي رقم 20

10

2.2. معيار المحاسبة الدولي رقم 41

11

3. أثر التحول على الوعاء الزكوي

11

3.1. معيار المحاسبة الدولي رقم 20

11

3.2. معيار المحاسبة الدولي رقم 41

12

4. تطبيقات نظرية تبين أثر التحول على الوعاء الزكوي

12

4.1. معيار المحاسبة الدولي رقم 20

18

4.2. معيار المحاسبة الدولي رقم 41



يمثل هذا الدليل مفهوم الهيئة وتفسيرها فيما يتعلق بتطبيق اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 2216 تاريخ 7 رجب 1440هـ ولا يعد مستندًا نظاميًّا وتعتبر نصوصه موادًّا إرشادية - غير ملزمة للهيئة - ولا يُغني عن الرجوع إلى اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة والقواعد والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن هذا الدليل ملخصاً لأهم الاعتبارات فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ولا يُعد مستندًا نظاميًّا، وتعتبر نصوصه موادًّا إرشادية، ولا يُغني عن الرجوع إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الآخريں المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. إن جميع المخططات والرسومات في الدليل تم إعدادها للأغراض التوضيح وقد لا تشمل جميع متطلبات واستثناءات المعايير. هذا وتخلي الهيئة صراحةً مسؤوليتها عن أيهـ واجبات أو التزامـات تجاه أي شخص أو كيان قد تنتـج عن استخدامـه لهذا الدليل المرفق. كما يرجـى التـنويـه أنـ هذا الدـليل لا يـعبر عنـ أيـ استـنتاجـ حولـ المعـالـجةـ المحـاسـبـيةـ المناسبـةـ استـنـادـاـ إلىـ حقـائقـ مـحدـدةـ ولاـ يـوصـيـ بـسيـاسـاتـ أوـ معـالـجـاتـ محـاسـبـيةـ يـتعـينـ عـلـىـ المـسـتـخـدـمـ لهـذـاـ الدـليلـ اـخـتـيـارـهـ أوـ تـطـيـقـهـ.



المقدمة:

ماذا يقدم الدليل الإرشادي؟

يهدف هذا الدليل إلى تقديم ملخص بأهم الآثار التي نجمت عن التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي على حساب الزكاة، وتتجذر الإشارة إلى أنه تم تبني المعايير المذكورة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لتصبح واجبة التطبيق من قبل الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي ابتداءً من السنة المالية 1 يناير 2017م.

كما يهدف هذا الدليل إلى الإسهام في رفع مستويات الوعي حيال التغيرات في المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير الدولية، والتي قد تكون تركت أثراً على المعالجة الزكوية لبعض البنود. وتأمل الهيئة أن يسهم الدليل أيضاً في تضييق الفجوة بين فهم المكلفين وتوقعات الهيئة حيال آليات تقدير واحتساب الزكاة في ظل التحول إلى هذه المعايير.

يتطرق هذا الدليل إلى المعايير الدولية الآتية:

- معيار المحاسبة الدولي (20) "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية".
- معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة".

تم إعداد الدليل الإرشادي بناءً على المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية (إصدار عام 2020م).



نبذة عن التحول إلى المعايير الدولية المعتمدة للتقرير المالي في المملكة العربية السعودية:

تم تبني المعايير الدولية للتقرير المالي من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لتصبح واجبة التطبيق من قبل الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي ابتداءً من السنة المالية 1 يناير 2017م.

وحرصاً من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على مواكبة هذا التحول الجوهري، قامت الهيئة بحصر وصياغة أبرز الآثار المترتبة عن التحول على حساب الزكاة لشركات ومؤسسات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.



1. نظرة عامة على معيار المحاسبة الدولي رقم 20 و 41

1.1. معيار المحاسبة الدولي رقم 20

1.1.1. ملخص النطاق:

يجب تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عنها وعن الإفصاح عن الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية.

اسم المعيار	المعيار الذي ينطبق	أهم الاستثناءات من معيار المحاسبة الدولي (20)
معيار المحاسبة الدولي 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"	معيار المحاسبة الدولي 21	المشاكل الخاصة الناشئة عند المحاسبة عن المنح الحكومية في القوائم المالية التي تعكس آثار الأسعار المتغيرة أو في المعلومات الإضافية التي لها طبيعة مشابهة.
معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل"	معيار المحاسبة الدولي 12	المساعدات الحكومية التي يتم تقديمها إلى منشأة في شكل منافع تتم إتاحتها في تحديد الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة الضريبية، أو التي يتم تحديدها أو الحد منها على أساس التزام ضريبة الدخل. ومن أمثلة هذه المنافع: الإعفاءات المؤقتة من ضريبة الدخل، والمزايا الضريبية للاستثمارات، والاستهلاك المعجل المسموح به والمعدلات المخفضة لضريبة الدخل.
معيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية: العرض"	معيار المحاسبة الدولي 32	المشاركة الحكومية في ملكية المنشأة.
معيار المحاسبة الدولي 41 "الزراعة"	معيار المحاسبة الدولي 41	المنح الحكومية التي يشملها معيار المحاسبة الدولي 41 "الزراعة".





1.2. معيار المحاسبة الدولي رقم 41

1.2.1. هدف المعيار:

هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي.

1.2.2. ملخص النطاق:

اسم المعيار	المعيار الذي ينطبق	أهم الاستثناءات من معيار المحاسبة الدولي (41)
معايير المحاسبة الدولي 16 "العقارات، والآلات والمعدات". معايير المحاسبة الدولي 40 "العقارات الاستثمارية".	معايير المحاسبة الدولي 16 معايير المحاسبة الدولي 40	الأرض المتعلقة بالنشاط الزراعي
معايير المحاسبة الدولي 16 "العقارات، والآلات والمعدات".	معايير المحاسبة الدولي 16	النباتات المثمرة المتعلقة بالنشاط الزراعي
معايير المحاسبة الدولي 20 "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية".	معايير المحاسبة الدولي 20	المنح الحكومية المتعلقة بالنباتات المثمرة
معايير المحاسبة الدولي 38 "الأصول غير الملموسة".	معايير المحاسبة الدولي 38	الأصول غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي

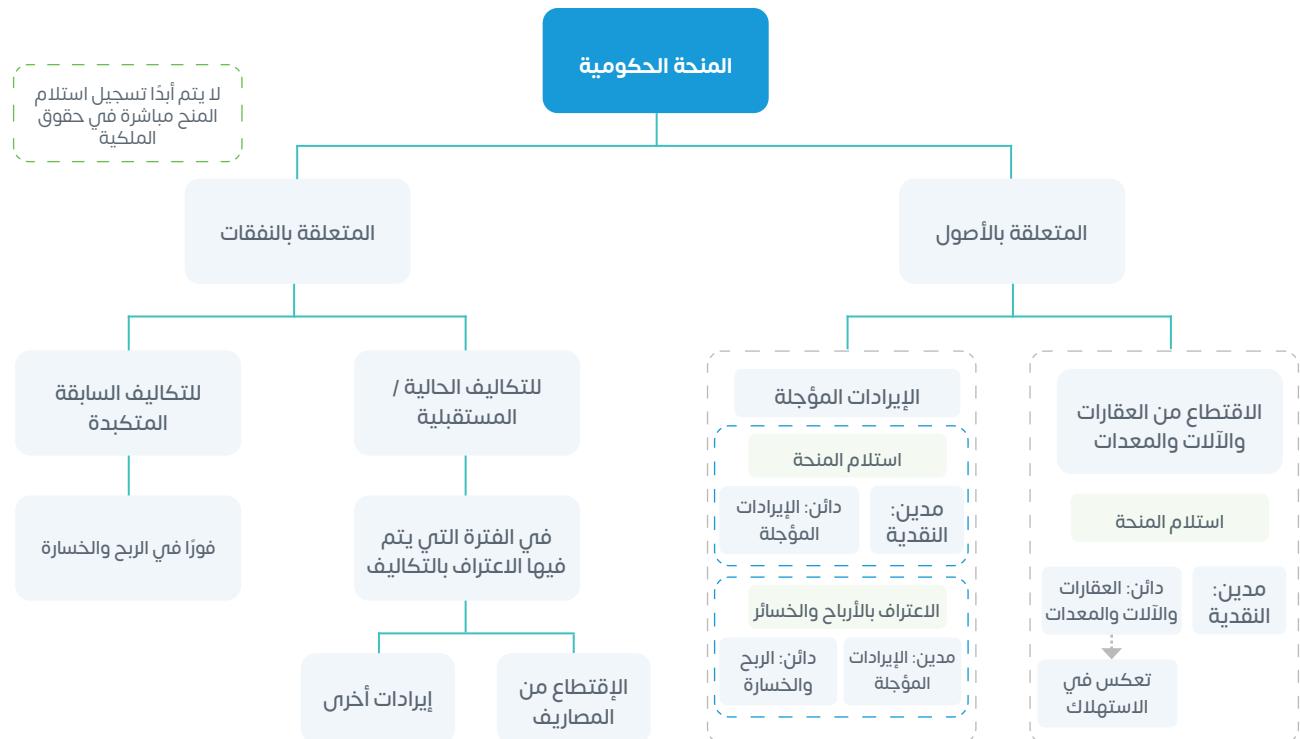




2. متطلبات الإثبات والقياس

2.1. معيار المحاسبة الدولي رقم 20

2.1.1. كيفية حساب المنحة الحكومية



يتم عرض المنح الحكومية المتعلقة بالأصول، بما في ذلك المنح غير النقدية بالقيمة العادلة، في قائمة المركز المالي إما عن طريق عرض المنحة كدخل مؤجل أو بخصم المنحة للوصول إلى القيمة الدفترية للأصل. والخيارات المتاحة ضمن هذا المعيار هي:

الخيار 1: الدخل المؤجل

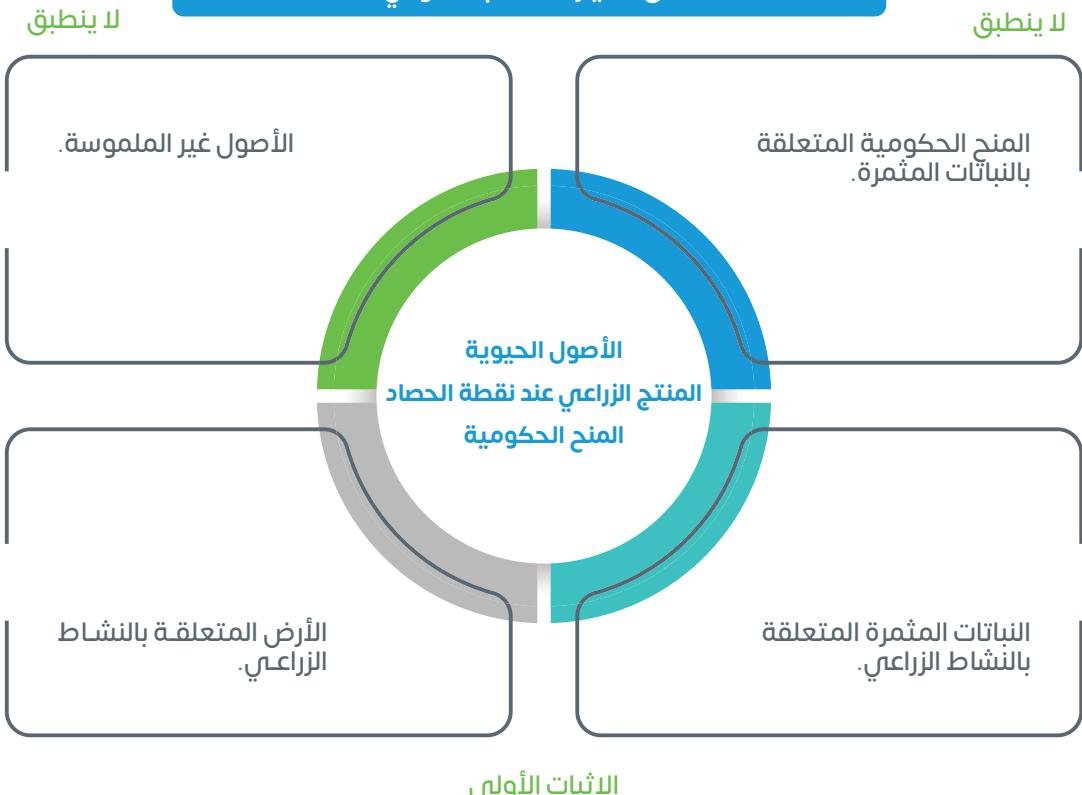
وهذه الطريقة تعترف بالمنحة كدخل مؤجل يتم الاعتراف به في الربح أو الخسارة على أساس منتظم على مدى العمر الإنتاجي للأصل.

الخيار 2: مقابل القيمة الدفترية للأصل

وهذه الطريقة تخصم المنحة في حساب القيمة الدفترية للأصل. يتم الاعتراف بالمنحة في الربح أو الخسارة على مدى عمر الأصل القابل للاستهلاك كمصرف استهلاك مخفض.



نطاق معيار المحاسبة الدولي 14



الإثبات الأولي

تثبت المنشأة الأصل الحيوي أو المنتج الزراعي فقط عندما تسيطر المنشأة على الأصل نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل سوف تتدفق إلى المنشأة. ويمكن قياس القيمة العادلة للأصل أو تكلفته بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

1.2.2. الإفصاح عن المنح الحكومية والمساعدة الحكومية





2.2. معيار المحاسبة الدولي رقم 41

2.2.1. متطلبات الإثبات الأولي للأصل الحيوي أو المنتج الزراعي

- متطلبات القياس للأصل الحيوي أو المنتج الزراعي

المنتج الزراعي

يجب أن يتم قياس المنتج الزراعي الممحود من الأصول الحيوية للمنشأة بقيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع عند نقطة الحصاد، ويكون مثل هذا القياس هو التكاليف في ذلك التاريخ عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي 2 "المخزون" أو معيار آخر مناسب للتطبيق.



يجب أن يتم إدراج المكاسب أو الخسارة الناشئة عند الإثبات الأولي للمنتج الزراعي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ عنها.

الأصول الحيوية

يجب قياس الأصول الحيوية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 41 عند الإثبات الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، باستثناء الحالة حيث لا يمكن قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.



يجب أن يتم إدراج المكاسب أو الخسارة الناشئة عند الإثبات الأولي للأصل حيوي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، والناشئة عن تغير في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف بيع أصل حيوي، ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها.

2.2.2. متطلبات إثبات المענק الحكومية غير المشروطة المستلمة فيما يتعلق بالأصول الحيوية

- المענק الحكومية غير المشروطة المستلمة بالأصول الحيوية المقاسة بالقيمة العادلة مطروحاً تكاليف البيع يتم إثباتها في الربح أو الخسارة عندما تصبح المنحة مستحقة التحصيل.
- إذا كانت هذه المنحة مشروطة (بما في ذلك عندما تتطلب المنحة من المنشأة عدم الانخراط في نشاط زراعي معين)، فتعترف المنشأة بالمنحة في الأرباح أو الخسائر فقط عندما يتم استيفاء هذه الشروط.



3. أثر التحول على الوعاء الزكوي

3.1. معيار المحاسبة الدولي رقم 20

- يتيح المعيار الجديد الاعتراف بالمنح الحكومية المرتبطة بالأصول بموجب إحدى خيارات: إما الاعتراف بها بإيراد في بيان الدخل (قائمة الأرباح أو الخسائر)، أو يعترف بها كتحفيض من قيمة الأصل. وبموجب الطريقتين، لا يوجد أثر على الوعاء الزكوي بما في ذلك الحد الأدنى. يرجع ذلك إلى أن مبلغ الإيراد المعترف به مرتبط بالعمر الإنتاجي للأصل، وعليه فإن طرق توزيع إيراد المنحة والاعتراف به سيقابل مبلغ الاستهلاك بشكل مباشر.
- من أبرز الاختلافات بين المعيار السابق ومعيار المحاسبة الدولي رقم 20 للاعتراف بالمنح الحكومية هو أن المعيار السابق عند الاعتراف بالإيراد في قائمة الأرباح أو الخسائر يقوم بالرجوع إلى شروط المنحة، على سبيل المثال في حالة القروض على أساس طريقة الدفع أو مدة السداد ولا يتم ربطها بالعمر الإنتاجي للأصل كما الحال في المعيار الجديد. ومع ذلك لا يتوجب أن يترك ذلك أثراً ككل على الوعاء زكوي عند النظر إلى البنود المتأثرة من أصل ودخل منحة مؤجل (التزام) وأرباح مدورة إلى جانب صافي الربح (الخسارة) لأغراض الزكاة. ومع ذلك وفي حال احتساب الزكاة بناءً على الحد الأدنى ونظراً لاختلاف توقيت الاعتراف بالإيراد بالمقارنة بين المعيار السابق والمعيار الجديد، سينجم اختلاف وعليه سيتأثر الحد الأدنى بالنقسان في حال كانت شروط المنحة ستحقق بمدة أقصر من العمر الإنتاجي للأصل والعكس صحيح. ومع ذلك، لا يتطلب ذلك إجراء تعديل على نتيجة النشاط في حال احتسبت الزكاة على الحد الأدنى (صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة).

3.2. معيار المحاسبة الدولي رقم 41

بالنظر إلى الاختلافات بين المعيار السابق والممارسات المتبعة قبل التحول وبعد معالجة البنود التي تدرج تحت معيار المحاسبة الدولي رقم 41، يلاحظ أن هذه الاختلافات سواء كان لها أثر مالي أم لا ستعالج ضمن بنود اللائحة الحالية المعمول بها لأغراض احتساب الزكاة على النحو التالي:

- بعد التحول أصبح هناك نموذج إضافي من الممكن اختياره لمعالجة الاعتراف وقياس الأصول الحيوية (نموذج القيمة العادلة)، ويؤثر ذلك على قيمة الأصل بالزيادة أو النقصان، إلا أن الأثر المقابل سيكون معترف به في قائمة الأرباح أو الخسائر وبالتالي لا يترك أثراً على الوعاء الزكوي ككل، أي أن قيمة الزيادة في المحسوم نتيجة ارتفاع القيمة العادلة سيقابلها اعتراف بمبلغ الزيادة في قائمة الأرباح أو الخسائر وسيخضع للزكاة تماشياً مع أحكام الفقرة السادسة من المادة السادسة في اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.
- بخصوص تكاليف الصيانة ووفقاً للممارسات الشائعة قبل التحول، كان يعترف بها ضمن بنود المخزون وسيتم تحويلها إلى مصروف عند البيع، أما بعد التحول أصبح الاعتراف بهذا المصروف فورياً ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر. سيلاحظ مما سبق اختلاف توقيت الاعتراف بالمصروف، ومع ذلك لا يتطلب ذلك تعديلاً لأغراض الزكاة. والفارق هنا هو التحقق إجرائياً من ناحية جواز حسم المصروف، وبناء عليه التحقق من إمكانية التعديل على نتيجة النشاط وفقاً لأحكام اللائحة.



4. تطبيقات نظرية تبيّن أثر التحول على الوعاء الزكوي

4.1. معيار المحاسبة الدولي رقم 20

المثال الأول - المنه المرتبطة بالاستثمار العقاري:

منحة قدرها 40.000 ريال لشراء ماكينة تعبئة وتغليف، وبلغت تكلفة الآلة 100.000 ريال وعمرها الإنتاجي 8 سنوات، استحوذت المنشأة على المحطة في 1 يناير 2012م بحيث يتم استهلاكها على أساس القسط الثابت شهرياً.

وفقاً للمثال أعلاه، لدى المنشأة خيارين لإثبات المنحة إما على أساس الدخل المؤجل أو على أساس الاقتطاع من الأصل كما هو موضح أدناه:

الخيار رقم 1: الدخل المؤجل

يمكن للمنشأة اعتماد المنحة على أساس الدخل المؤجل وإطفاعها على مدار العمر الإنتاجي للآلة من أجل مطابقة دخل المنحة مع التكاليف ذات الصلة والتي تمثل في هذه الحالة قيمة الاستهلاك.

في عام 2012م، تثبت المنشأة مبلغ 5.000 ريال سعودي كإيراد في الربح أو الخسارة (محسوبة على أنها منحة قدرها 40.000 ريال مقسومة على 8 سنوات).

الوصف	القيمة	مدین	دائن
استلام المنحة	40,000	قائمة المركز المالي - حساب النقد أو البنك	قائمة المركز المالي - الإيرادات المؤجلة
إثبات الربح والخسارة في عام 2012م	(8 / 40,000) 5,000	قائمة المركز المالي - الإيرادات المؤجلة	الربح والخسارة - الدخل من المنح الحكومية



الخيار رقم 2: الاقتطاع من الأصل

يمكن للمنشأة اقتطاع مبلغ المنحة للوصول إلى القيمة الدفترية للآلة، ثم ينعكس إثباته في الربح أو الخسارة تلقائياً من قيمة الاستهلاك.

ونتيجة لذلك، فإن القيمة الدفترية الجديدة للآلة عند الإثبات الأولي هي 60.000 ريال (التكلفة 100.000 ريال مطروحاً منها 40.000 ريال) وتكلفة الاستهلاك السنوية هي 7.500 ريال (ريال مقسومة على 8) بدلاً من 500 ريال مقسومة على 8).

الوصف	القيمة	مدین	دائن
استلام المنحة (يتم تخفيضها مباشرةً من الأصل ذات الصلة)	40,000	قائمة المركز المالي - حساب النقد أو البنك	قائمة المركز المالي - العقارات والآلات والمعدات (آلة التعبئة والتغليف)
الإثبات في الربح / الخسارة في 2012م (ضمن قيمة الاستهلاك)	7,500 (8 / 60,000)	الربح والخسارة - استهلاك آلة التعبئة والتغليف	قائمة المركز المالي - العقارات والآلات والمعدات (آلة التعبئة والتغليف) - الاستهلاك المتراكم

المعالجة الإزكوية وفقاً للبيان الأول لمعاجلة المحن الدعكوية المرتبطة باللصوص:

الوصف	الموالى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	السنة السابعة	السنة الثامنة	السنة التاسعة
الإيرادات أو الخسارة (إيرادات منحة مددية أو إيرادات الخسارة) (إيرادات الإيجار أو الخسارة)	5,000	5,000	5,000	5,000	5,000	5,000	5,000	5,000	-
صافي الأثر على الدخل المدرن للوعاء	(12,500)	(12,500)	(12,500)	(12,500)	(12,500)	(12,500)	(12,500)	(12,500)	-
السدادات من الوعاء الإيجاري	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	-
لسدم: صافى الأصول القديمة الدفترية للماكنة	-	-	(12,500)	(25,000)	(37,500)	(50,000)	(62,500)	(75,000)	(87,500)
يضاف: زبده الإيرادات المدورة والتنتي مولت مددوسماً	-	-	5,000	10,000	15,000	20,000	25,000	30,000	35,000
يضاف: الأثر على الأرباح المدورة	(60,000)	(52,500)	(45,000)	(37,500)	(30,000)	(22,500)	(15,000)	(7,500)	-
الأثر المدورة	(60,000)	(60,000)	(60,000)	(60,000)	(60,000)	(60,000)	(60,000)	(60,000)	(60,000)





المعالجة الإيجابية وفقاً لخياراتي لمحاسبة المدخر بالأصول:

الوصف	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	السنة السابعة	السنة الثمنة	السنة التاسعة
مصروف استهلاك المادية (بعد تجديل قيمة الأصل بالمنحة)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)
صافي الأثر على الأدلة الإدارية لقواعد الرسومات من الوعاء الإيجابي	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)	(7,500)
بيان: صافي الأصول القيمة الدفترية للماضي (نهاية)	(7,500)	(15,000)	(22,500)	(30,000)	(37,500)	(45,000)	(52,000)		
بيان: الأثر على الأدلة الإدارية	(60,000)	(52,500)	(45,000)	(37,500)	(30,000)	(22,500)	(15,000)	(7,500)	-
الإجمالي	(60,000)								



يلاحظ من المثال أعلاه ما يلي:

- (1) تسمح المعايير الدولية باستخدام إحدى طرفيتين للاعتراف بالمنحة المرتبطة بالأصول إما بإيرادات مؤجلة أو بتخفيضها من حساب الأصل.
- (2) بالنظر إلى المعالجة الزكوية، فلا يتبيّن وجود أثر على الوعاء الزكوي بما في ذلك الحد الأدنى.
- (3) لا يوجد اختلاف في الطرفيتين في الاعتراف بالمنحة على الوعاء.

المثال الثاني - مساعدة حكومية:

منحة قدرها 10.000 ريال لسداد رواتب الموظفين خلال 2012-2015م، تقوم على افتراض أن المنشأة ستنفق 3,000 ريال سنويًا للأعوام 2012م و2013م و2014م و5,000 ريال في 2015م (أي ما مجموعه 14,000 ريال للأربع سنوات).

إن هذه المنحة تغطي مصاريف رواتب حالية ومستقبلية، كما تحتاج المنشأة إلى إثبات الدخل من المنحة في الفترات التي يتم فيها تكبد المصاريف ذات الصلة. وبناءً عليه، يتم إثبات الدخل من المنحة التي تخص العام 2012م في قائمة الربح والخسارة على أساس تناصبي كما يلي:

(3,000 ريال التي تخص رواتب 2012م) ÷ (إجمالي المصاريف المفترضة البالغة 14.000 ريال) × (مبلغ المنحة 10,000 ريال).

المعالجة المحاسبية موضحة أدناه:

الوصف	القيمة	المدين	دائن
استلام المنحة	10,000	قائمة المركز المالي - حساب النقد أو البنك	قائمة المركز المالي - الإيرادات المؤجلة
إثبات الربح والخسارة في عام 2012م	2,143 (10,000 * 14,000 ÷ 3,000)	قائمة المركز المالي - الإيرادات المؤجلة	الربح والخسارة - الدخل من المنحة الحكومية (أوالمصاريف ذات الصلة)

المعالجة الزكوية:

- يلاحظ بأن الاعتراف بالمنحة بإيراد مرتبط بالمصاريف المتکبدة من قبل المنشأة في كل عام حتى عام 2015م، وعليه سيخضع للزكاة إيراد المنحة (جزء من الحد الأدنى) والمعکوس على الأرباح والخسائر وفقاً لآلية التوزيع المعترف بها في المعيار.
- يضاف رصيد التزام المنحة إلى الوعاء الزكوي ضمن الإضافات وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الرابعة في اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.



على ضوء ما سبق، تلخص المعالجة الزكوية بالآتي:

الوصف	2012	2013	2014	2015
إيراد المنحة الخاضع للزكاة كجزء من الحد الأدنى (صافي الربح للأغراض الزكاوية)	2,143	2,143	2,143	3,571
إضافة التزام المنحة إلى الوعاء الزكوي	7,857	5,714	3,571	-

المثال الثالث - قرض بدون فوائد من جهة حكومية:

حصلت المنشأة "أ" على قرض بدون فوائد بقيمة 1,000 ريال سعودي من جهة حكومية محلية بضمان أن تستثمر المنشأة في معدات جديدة في مصنع التصنيع الخاصة بها ويستحق القرض بعد خمس سنوات وبدون فائدة، ويمكن للمنشأة "أ" سحب القرض عند إثبات أنها تكبدت نفقات تجهيز العقارات والآلات والمعدات.

عند الإثبات الأولي، يكون معدل الفائدة في السوق لقرض مشابه مدته خمس سنوات 10% سنويًا. القيمة العادلة الأولية للقرض هي القيمة الحالية للدفع المستقبلي البالغ 1,000 ريال سعودي مخصوصة باستخدام سعر الفائدة السوقية لقرض مماثل بنسبة 10% لمدة خمس سنوات وهذا يعادل 621 ريال سعودي.

تبلغ قيمة الحافز الحكومي للمنشأة "أ" للاستثمار في مصنعها 379 ريال سعودي والفرق بين إجمالي المقابل المستلم البالغ 1,000 ريال سعودي والقيمة العادلة الأولية للقرض البالغة 621 ريال سعودي، ويتم التعامل مع هذا الفرق كمنحة حكومية.

المعالجة الزكوية:

كون أن الحالة السابقة يتم الاعتراف بها كمنحة حكومية فلا بد من التأكيد على أن المعالجة الزكوية لهذه المنحة تلخص بالآتي:

- يضاف رصيد المنحة إلى الوعاء الزكوي والمعترف به في قائمة المركز المالي كالالتزام.
- ما يعكس على الأرباح والخسائر يبقى ضمن الحد الأدنى للوعاء وي الخاضع للزكاة دون تعديل.



4.2. معيار المحاسبة الدولي رقم 41

المثال الأول:

لدى المنشأة هذه الأرصدة في سجلاتها المالية:

مليون ريال سعودي	
600	قيمة الأصول الحيوية بالتكلفة 31 ديسمبر 2011م
700	فائض القيمة العادلة عند الإثبات الأولي بالقيمة العادلة 31 ديسمبر 2011م
100	التغيير في القيمة العادلة إلى 31 ديسمبر 2012م بسبب النمو وتقلبات الأسعار
90	انخفاض في القيمة العادلة بسبب الحصاد

المطلوب:

إظهار كيف سيتم تضمين هذه القيم في القوائم المالية في 31 ديسمبر، 2012م.

الحل:

مليون ريال سعودي	قائمة المركز المالي (31 ديسمبر 2012م)
600	الأصول الحيوية
700	تقييم القيمة العادلة (مدرج في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011م)
1,300	القيمة الدفترية في 1 يناير 2012م
100	التغيير في القيمة العادلة
(90)	الانخفاض بسبب الحصاد
1,310	القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2012م
مليون ريال سعودي	قائمة الدخل للسنة المنتهية في (31 ديسمبر 2012م)
100	تغير الأصول الحيوية في القيمة العادلة
(90)	الانخفاض بسبب الحصاد
10	صافي المكاسب



الحل (تتمة):

المعالجة الزكوية:

العام 2011م	
مليون ريال سعودي	يحسّم: القيمة الظاهرة في القوائم المالية بعد إعادة التقييم للأصول الحية وتحسم من الوعاء الزكوي
(1,300)	عدم تعديل التغيير في القيمة العادلة المعترف به ضمن الأرباح أو الخسائر
700	صافي الأثر
العام 2012م	
مليون ريال سعودي	يحسّم: القيمة الظاهرة في القوائم المالية بعد إعادة التقييم للأصول الحية وتحسم من الوعاء الزكوي
(1,310)	عدم تعديل التغيير في القيمة العادلة المعترف به ضمن الأرباح أو الخسائر
10	صافي الأثر
(1,300)	

المثال الثاني:

أمثلة على الأصول الحيوية (بما في ذلك النباتات المثمرة المحتملة)، والمنتجات الزراعية والمنتجات التي هي نتاج التصنيع بعد الحصاد:

المنتجات التي هي نتاج التصنيع بعد الحصاد (معايير المحاسبة الدولي 2)	المنتج الزراعي (معايير المحاسبة الدولي 41)	الأصول الحيوية (بما في ذلك المنتج الذي ينمو على النباتات المثمرة) (معايير المحاسبة الدولي 41)	الأصول الحيوية التي من الممكن أن تستوفي تعريف النباتات المثمرة
الغزل، السجاد	الصوف	الغنم	
الألواح، ونشرارة الخشب	الأشجار المقطوعة	الأشجار في مزرعة أخشاب	
الجبن	الحليب	ماشية الألبان	
النقارق، لحم الأبقار المصنوع	الذبائح	الأبقار	
الخيوط والملابس	القطن المحصول	زراعة القطن	نباتات القطن
السكر	القصب المحصول	قصب السكر المثمر	جذور قصب السكر
منتجات المطاط	عصارة الأشجار المحصودة	لبن الشجر	أشجار المطاط
الشاي	الأوراق المقطوفة	الأوراق على شجيرات الشاي	شجيرات الشاي
العصير	العنب المقطوف	العنب على الشجر	كرمات العنب
الفاكهة المصنعة	الفاكهة المقطوفة	الفاكهة على الأشجار	أشجار الفاكهة
زيت النخيل	الفاكهة المقطوفة	زراعة الفاكهة	نخيل الزيت



ملاحظة: بعض النباتات، على سبيل المثال، شجيرات الشاي والعنب ونخيل الزيت وأشجار المطاط، تستوفي عادةً تعريف النبات المثمر وتقع ضمن نطاق المعيار الدولي للمحاسبة 16. وبالرغم من ذلك، فإن المنتج الذي ينمو على النباتات المثمرة، على سبيل المثال، أوراق الشاي والعنب وثمرة نخيل الزيت وعصارة الأشجار، يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للمحاسبة 41.

بالنظر إلى الفئات التي تندرج تحت المعيار المحاسبي رقم 41 والمذكورة في الشريحة السابقة، فإن المعالجة الزكوية لهذه البنود وفقاً للمادة الخامسة في اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة تتلخص بالآتي:

المعالجة الزكوية	الفئة
مؤهلة لأن تكون جائزة الجسم	الأصول الحيوية التي تستوفي تعريف النباتات المثمرة
مؤهلة لأن تكون جائزة الجسم	الأصول الحيوية (بما في ذلك المنتج الذي ينمو على النباتات المثمرة)
غير مؤهلة لأن تكون جائزة الجسم	المنتج الزراعي
غير مؤهلة لأن تكون جائزة الجسم	المنتجات التي هي نتاج التصنيع بعد الحصاد



مستند خارجي !

تم إعداد هذا الدليل الإرشادي للأغراض التوعية والتغريف فحسب، ومحتواه قابل للتعديل في أي وقت، وهو لا يعتبر بأي حال من الأحوال ملزماً لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك ولا يعتبر بأي شكل من الأشكال استشارة قانونية. ولا يمكن الاعتماد عليه كمراجع قانوني بحد ذاته، ولا بد دائماً من الرجوع إلى نصوص القوانين الواردة في اللائحة المعتمد بها في هذا الشأن. ويتوجب على كل شخص خاضع لقوانين الزكاة والضرائب والجمارك أن يتحقق من واجباته والتزاماته القانونية، وهو وحده مسؤول عن الانضباط والالتزام بهذه القوانين والتعليمات. ولن تكون هيئة الزكاة والضريبة والجمارك مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن أي ضرر أو خسارة يتعرض لها المكلف وتكون ناجمة عن عدم التزامه بالتعليمات والقوانين السارية.